﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: 91]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الانتقالُ من إثباتِ البعثِ إلى نفي الولدِ والشّريكِ

لمّا بيَّنتِ الآيةُ السّابقةُ أنَّ القرآنَ الكريم هو الحقُّ المُبين، وبيّنت صدقَ ما أنزل اللّهُ تعالى فيه منَ التّوحيدِ والبعثِ والنّشورِ ونفيِ الشّريك، وأنّ ما سواه هو الكَذِبُ المُستبين فقرّرتْ بذلك كذبَ هؤلاء المُعاندين؛ ناسبَ بعدَها غايةَ المناسبةِ أن تشرعَ هذه الآيةُ في تأكيدِ معالمِ الوَحْدانيَّةِ للّه تَعالى؛ وذلك بِالاِسْتِدْلالِ على انْتِفاءِ الشُّرَكاءِ لَهُ في الأُلوهيَّةِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱتَّخَذَ﴾: (اتّخَذَ) و(تَخِذَ) من أفعال التّحويل والتّصيير، وهما بمعنًى واحد، وقيل: هما في الأصل من مادّة واحدة؛ فذهب قسم منَ اللُّغويّين إلى أن (تَخِذَ) مبنيٌّ من (أخذ)، وذهب آخرون: إلى أنّهما من مادّتيْن مختلفتيْن، والرّأي الأوّل أرجح[2]، والأخذُ: حَوْزُ الشّيء، وذلك تارةً بالتّناولِ، وتارةً بالقهرِ، ويجري مجرى الجَعْلِ والاختيار والصُّنع والكسب، يُقال: "تَخِذْتُ مالًا"؛ أيْ: كَسبتُه، وأُلزِمتِ التّاءُ الحرفَ كأنّها أصليّةٌ، وقيل: أصلُه منَ الأخذ، ثُمّ أُبْدِلَت الهمزةُ تاءً، ومصدره: (الاتّخاذ)، (افتعال) منَ الأخذ، إلّا أنّه أُدْغِم بعد تسهيل الهمزة وإبدال التّاء، ثمّ لمّا كَثُر الاستعمالُ على لفظ (الافتعال) توهَّموا أنّ التّاء أصليّةٌ؛

(1) ابن الجوزيّ، زاد المسير: 10/ 48.
(2) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 2/ 30.

فبَنَوا منه (فَعِل، يَفْعِل)، فقالوا: (تَخِذَ، يَتْخِذُ)، وهو فعل ينصِبُ مفعولَيْن من أفعال التّحويل والتّصيير[1].

2) ﴿لَّذَهَبَ﴾: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهابًا بالفَتْحِ ويُكْسَرُ، فهو ذاهِبٌ وذَهوبٌ؛ أيْ: سارَ أو مَرَّ، وذَهَبَ به: أزالَهُ، كأَذْهَبَهُ غَيْرُهُ، ويقولونَ: ذهَبَ الشَّأْمَ فعَدّوْه بغير حَرْف، ومنَ المَجاز: المَذْهَبُ: المُتَوَضَّأُ؛ لأنَّه يُذْهَبُ إليه، ومن المجاز: المَذْهَبُ: المُعْتَقَد الذي يُذهَب إليْهِ، ويأتي في القرآن بمعانٍ عدَّة؛ منها: مَرَّ، ومضى، وسار، ومات، وأزال، وأضاع، وانفرد، ومَعْنى ﴿لَّذَهَبَ﴾؛ أيْ: لانْفَرَدَ ﴿كُلُّ إِلَٰهٍ﴾ بِخَلْقِهِ الَّذي خَلَقَ واسْتَبَدَّ به[2].

3) ﴿وَلَعَلَا﴾: علا، يَعلو، عُلوًّا، أصلٌ يَدُلُّ على السُّموِّ والارْتِفاعِ، لا يَشِذُّ عَنْهُ شَيْءٌ؛ فهو عالٍ وعَليّ، والمفعول معلوّ، وعلا الشّخصُ، وعلا الصَّوتُ: ارتفع، وعلا فوقَ الماء: طَفا، وعلا فوقَ السّحاب: ارتفع، وأَصْلُ هذا البِناءِ العُلُوُّ، فأَمَّا العَلاءُ فالرِّفْعَةُ، وأَمَّا العُلُوُّ فالعَظَمَةُ والتَّجَبُّرُ، ومنه: ﴿فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الحاقة: 22]؛ أيْ: مرتفعة المكانة، وعلا شأنُه وذِكْرُه: نجح واشتهر، وعلا الشّجرةَ: صعدها، وعلا ظهرَ جواده: ركبَه، وعلا خصمَه بالسّيف ونحوه: ضربَه به، وعلا في الأرض: تكبَّر وظَلَم، ومعنى ﴿وَلَعَلَا﴾ في الآية: طَلَبَ بَعْضُهم مُغالَبَةَ بَعْضٍ[3].

4) ﴿سُبْحَٰنَ﴾: مصدرُ (سَبّح، يُسَبّح)، مُضافٌ إلى لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾؛ وهو مأخوذٌ من الجَذْر (سبح)، والتّسبيح: تنزيه اللّهِ عن كلّ ما لا يليق أن يوصَف به ﷻ، وسُبحانَ اللّهِ: تَنْزيهًا لله من الصّاحِبَةِ والوَلَدِ، معرفةٌ، ونُصِبَ على المَصْدرِ؛ أي: أُبَرِّئُ اللّهَ من السّوءِ براءَةً، أو معناهُ: السُّرْعَةُ إليه، والخِفَّةُ في طاعَتِهِ، ومن معانيه أيضًا: تعظيمُ الله وتمجيدُه بالصّلاة والذِّكْر والعبادات، والمُراد به في الآية مُطلقُ التّنزيه عن ادّعاء الولدِ أو الشّريك، تعالى اللّهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا[4].

5) ﴿يَصِفُونَ﴾: الوَصْفُ: ذِكْرُ الشَّيءِ بحِليته ونَعْتِه، ووَصَفْتُ الشَّيءَ وصْفًا وصِفَةً، والهاء عِوَضٌ عن الواوِ، والصِّفَةُ: الحالة التي عليها الشّيء من حِليته ونَعْتِه، والصِّفةُ لزومُ الأَمارة

(1) الرّاغب، المُفردات، والزّبيديّ، تاج العروس، وأحمد مختار عمر، المعجم الموسوعيّ لألفاظ القرآن: (أخذ).
(2) الرّاغب، المُفردات، وأحمد مختار عمر، المعجم الموسوعيّ لألفاظ القرآن: (ذهب)، وأبو حيّان، البحر المحيط: 15/ 478.
(3) الزّجّاج، معاني القرآن: 4/ 20، وابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المُفردات: (علو).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المُفردات، والفيروزابادي، القاموس المحيط: (سبح).

في الشّيء، وقد يكون الوَصْفُ حقًّا وباطلًا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النّحل: 116]، ومنه قوله ﷻ: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠﴾ [الصّافات: 180]؛ أيْ: إنّه يتعالى عمّا يقوله الكفّار في وصفه؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الروم: 27]، والمعنى المُراد بقوله تعالى: ﴿يَصِفُونَ﴾: يُهيِّئون ويُسَوّون ويُنسَبون إليه تعالى[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تنزيه الله تعالى عن الولدِ والشّريكِ بديهةٌ عقليّةٌ وحقيقةٌ جوهريّة

تُقَرّرُ الآيةُ الكريمةُ أنّ الله ﷻ لم يتَّخذ ولدًا كما يزعم هؤلاء الجاهلون المُكَذِّبون المُعانِدون، كما تُقَرّر أنّه تعالى اسمه لم يكن معه في القديم، ولا حينَ ابتدع الأشياءَ مَن تصلح عبادتُه، ولو كان معه في القديم أو عند خلقه الأشياءَ مَن تصلح عبادتُه لاعتزلَ كلُّ إلَهٍ منهم بِما خَلَقَ مِن شيءٍ؛ فانفرد به، ولَتَغالبوا ولَعَلا بعضُهم على بعضٍ، وغلب القويُّ منهم الضّعيفَ؛ لأنَّ القويّ لا يرضى أن يعلوَه ضعيفٌ، والضَّعيف لا يصلح أن يكون إلهًا، فسبحانَ اللهِ ما أبلغَها من حُجّة وأوجزَها؛ لمَن عَقَل وتَدَبّر[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالة النّفي بأداةِ ﴿مَا﴾:

أعظمُ الجرائم يُناسبُها أبلغُ درجاتِ النّفي

افتَتحتِ الآيةُ نظمَها البليغَ بـ﴿مَا﴾ الاستغراقيّةِ الدّالّة على النّفي القاطع دون غيرها؛ لأنّها من أقوى أدوات النّفي وأشدّها توكيدًا؛ فهي تدخل على الجُمل الاسميّة والجُمَل الفعليّة معًا، بخلاف غيرها من أدوات النّفي، ولمّا كانت هذه الآية من أهمّ المواضع التي تنفي الشّرك عن الله تعالى؛ فقد صُدّرت بـ﴿مَا﴾ لقوّة دلالتها على نفي اتّخاذِ اللهِ للولد، ودحْضًا لمَزاعم الكفّار المُكَذّبين المُعانِدين[3]، وهي

(1) الرّاغب، المُفردات، والسّمين الحلبيّ، عُمدة الحُفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المُؤصّل: (وصف).
(2) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 101 - 102، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 9/ 71.
(3) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 1/ 253، وما بعدها.

دالَّة على العموم؛ فهي تنفي كلَّ اتخاذٍ يتصوّره الوهمُ الباطل؛ وعليه فقد اندرج تحت فعل ﴿ٱتَّخَذَ﴾ كلُّ اتخاذٍ في الماضي والحاضر والمستقبل؛ أيّ: لم يتّخذ، ولن يتَّخذ.

دلالة التّعبير بالماضي:

الإيماءُ إلى خبرِ الغيبِ كما هو عنِ الماضي

استخدامُ النّظم الكريم الفعلَ الماضي ﴿ٱتَّخَذَ﴾؛ تأكيدًا لنفي اتخاذِ اللّهِ الولدَ في الزّمن الماضي؛ فشَملت دلالتُه الماضيَ والحاضرَ والمستقبل؛ وذلك لعدم دلالته على انقطاع طارئ[1]، فإذا كان سبحانه غنيًّا في الماضي عن اتّخاذ الولد؛ فهو جَلّت قُدْرَته من باب أَوْلى غنيٌّ عن اتّخاذٍ بعد ذلك، وأفاد التعبيرُ بالفعل الماضي مع أداة النّفي ﴿مَا﴾ تحقُّقَ نفي هذه الفِرْيَة في الماضي، والحاضر، والمستقبل.

سِرّ التّعبير بالمُسنَد إليه الاسم الجليل ﴿ٱللَّهُ﴾:

تـأكيـد النّـفي بالاسم الجليل أبلغُ وأرسخ من النّفي بالضّمير

آثَرَ النّظمُ الكريم التّعبيرَ بالاسم الظّاهر ﴿ٱللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾، ولم يَقُلْ: (ما اتخذ من ولد) بإسناد الفعل إلى ضمير الغائب مع إمكان ذلك لغةً ونظمًا؛ وذلك لتأكيد نفي فِرْيةِ اتّخاذ الولد عن ﴿ٱللَّهُ﴾، ولأنّ النّطق بالاسم الجليل في هذا السّياق يُشْعِر بعِظَم جُرْم هؤلاءِ في هذه الدّعوى، كما عَدَلَ النّظم البليغُ عنِ التّعبير بضمير الغائب إلى التّصريح بالاسم الجليل؛ لتربية المهابةِ في نفوس المؤمنين؛ لأنّ الأصل في النّظم التّعبيرُ بالأسماء الظّاهرة، وإنّما الضّمائرُ عِوضٌ عنها، وكذلك لأنَّ الآية السّابقة قد آثَرتِ التّعبير بنون العَظَمة؛ فكان من المناسب في هذه الآية التّصريحُ بالاسم الجليل تذكيرًا للمُتلَقّي بعَظَمته وتَفَرُّده[2].

معنى ﴿مِن﴾ ودلالتُها في: ﴿مِن وَلَدٍ﴾:

توكيدُ نفي اتّخاذِ الولد واستغراقه وعمومه

استخدم النّظمُ البليغ حرفَ التّوكيد ﴿مِن﴾، وهو يُفيد

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 18/ 433.
(2) محمد بن سعد الدّبل، البلاغة القرآنيّة: 1/ 496.

الاستغراقَ، ويدلُّ على التَّنصيص على العموم المُرادِ منَ التّركيب، ونفي احتمالِ غيرِه، ومن هنا فقد أفاد استغراقَ نفي جنسِ الولد، وتوكيدَ هذا النّفي بما لا يدعُ مجالًا لهذه الفِرْية المُدّعاة[1].

الغرض من تنكير ﴿وَلَدٍ﴾:

جاءت كلمةُ ﴿وَلَدٍ﴾ في النَّظْم الحكيم نكرةً في سياق النّفي؛ لتدلَّ دلالةً قاطعةً على نفي اتّخاذ الولد؛ سواءٌ أكانت هذه الفِريةُ المُدّعاةُ باتّخاذ الملائكة بناتٍ لله - تعالى اللهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا - أو كان ذلك بادّعاء النّصارى بُنوَّة عيسى ﷺ؛ فأفاد التّنكير في هذا السّياق عمومَ الولد؛ فهو صادقٌ على كلِّ ما يتوهَّمُه الخيالُ البشريُّ.

كـلُّ ما توهّمَهُ البشرُ داخلٌ في عموم النَّفي

نُكْتَةُ تقديمِ نفي الولد على نفي الشّريك:

في سياق تفنيد شبهاتِ الكفّار ومزاعمهم، عمَدَ النّظمُ البليغ في الآية إلى تقديم نفي اتّخاذ الولد، على نفي شُبهة الشّريك، فقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ مَعَ أنَّ أكْثَرَ المُشْرِكينَ عَبَدَةُ أصْنام، لا عَبَدَةُ مَلائِكَة؛ وذلك لأنَّ أعظم فِرية افتراها البشرُ هي دعوى اتِّخاذ اللّه ولدًا سبحانه، ونَظَرًا إلى أنَّ شُبْهَةَ عَبَدَةِ المَلائِكَةِ أقْوى مِن شُبْهَةِ عَبَدَةِ الأصْنام؛ لأنَّ المَلائِكَةَ غَيْرُ مُشاهَدينَ؛ فلَيْسَتْ دَلائِلُ الحُدوثِ باديَةً عليهم كالأصْنام، ولأنَّ الَّذينَ زَعَموهم بَناتِ اللّه أقْرَبُ لِلتَّمويهِ من الَّذينَ زَعَموا الحِجارَةَ شُرَكاءَ للّه، كما آثَر النّظمُ الكريم التّدرُّج من الخاصّ إلى العامّ، ولمّا كان الولدُ أخصَّ من مُطلَق الشّريك؛ فقد قَدَّمَه وأَخَّرَ الشّريكَ إلى الموضع التّالي[2].

أعـظـمُ فِـريـةٍ عرفتْها البشريَّةُ دعوى اتِّخاذ الله ولدًا سبحانه

عِلَّة التَّغاير بين فعلي ﴿ٱتَّخَذَ﴾ و﴿كَانَ﴾:

غاير النّظمُ الحكيمُ في موضعي النّفي؛ فاستخدم الفعلَ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ لنفي الولد، واستخدم الفعلَ ﴿كَانَ﴾ لنفي الشّريك في الأُلوهيّة،

الاتّـخـاذ ذاتيٌّ صـادرٌ عـنِ الفاعلِ والكونُ عـامٌّ؛ فناسبَ كلَّ فعلٍ سياقُه في النَّظم

(1) الواحديّ، التّفسير البسيط: 5/ 326، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 267.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 13/ 180، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 113 - 114.

فأفادَ باستخدام الفعل ﴿ٱتَّخَذَ﴾ نفيَ الولدِ؛ لاحتياجه للاختيار والصّنع كما هي دلالة الفعل ﴿ٱتَّخَذَ﴾، وأفاد بِفِعْلِ الكَوْنِ نَفيَ الصِّحَّةِ ليَنْتَفيَ الوُجودُ بِطَريقِ الأَوْلى؛ أيْ: إنَّ الاتِّخاذ فعلٌ ذاتيٌّ للفاعل، وهذا منفيٌّ عنِ اللّه تعالى، إذ لا بُدَّ للولد من والد، فإذا نُفيَ اتِّخاذُ الوالدِ؛ فالمُتَّخَذُ - وهو الولد - منفيٌّ، أمّا نفيُ الكونِ فباعتبار أنَّ الشَّريك مُنفصلٌ وجودُه عن شَريكِه، فليس هو فِعلًا للشّريك الآخر، كما هو بالنّسبة للوالد والولد، فكان استعمالُ فِعْل الكَون هو الأدقُّ استعمالًا، والأبهى سياقًا.

غرضُ تقديم ﴿مَعَهُۥ﴾ على ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾:

نـفـيُ وجـودِ الـشّـريـك منذُ الأزل

قَدّم النّظمُ الحكيمُ شِبْهَ الجملة ﴿مَعَهُۥ﴾؛ لتأكيد نفي شُبهة وجودِ الشّريكِ منذ الأزل مع خالق الكون ﷻ؛ فأفاد هذا التّقديمُ تخصيصَ النّفي وتوكيدَه، وهو أبلغُ في نفي وجود الشّريك، فإذا كان الشّريك الذي زعمه المُعانِدون لم يوجد منذ الأزل، فلا حاجةَ إذًا لوجوده فيما تلا ذلك.

معنى ﴿مِنْ﴾ ودلالتُها:

نـفـيُ اتّـخـاذِ الـشّـريـكِ وعمومُه

استعمل النّظمُ البليغ في نفي الشّريك في الأُلوهيّة حرفَ التّوكيد ﴿مِنْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾؛ لأنّه يُفيد الاستغراقَ، ويدلُّ على التّنصيص على العموم المُراد منَ التّركيب ونفيِ احتمالِ غيرِه؛ ومن هنا فقد أفاد استغراقَ نفي جنسِ الشّريك عن اللّه ﷻ وتوكيدَ هذا النّفي بما لا يدع مجالًا لهذه الفِرية المُدّعاة[1].

غَرَضُ تنكير لفظِ ﴿إِلَٰهٍ﴾:

عـمـومُ نـفـي الشّريك وما كان في معناه

جاءت كلمةُ ﴿إِلَٰهٍ﴾ في النَّظْم الحكيم نكرةً في سياق النّفي؛ لتَدُلَّ دلالةً قاطعةً على نفي وجود الشّريك له تباركت آلاؤُه، وقد

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 10/ 5112.

خُصِّصَ السّياقُ هاهنا لنفي وجودِ الشّريك في الخَلْق تحديدًا؛ ردًّا على مزاعم المُكَذّبين وافتراءاتِهم، وذلك لمناسبة السّياق؛ وهو ادّعاء الشّريكِ للّه في قضيّة الخَلْق، وجاء نفيُ ادّعاء الشّريك في العبادة في مواطنَ أُخرى[1]، وليس المقصودُ نفيَ الإله الواحد؛ بل جميعِ الآلهةِ المزعومة.

معنى ﴿إِذًا﴾ ودلالتُها على المحذوف:

فسادُ الكون واضطرابُه نتيجةٌ حتميّةٌ لِتَعدُّد الآلهة والشّركاء

﴿إِذًا﴾ حرفُ جوابٍ وجزاء، وهي لا تدخل إلّا على كلام هو جزاءٌ وجوابٌ، ولمّا لم يتقدَّمها في قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ﴾ شرطٌ ولا سؤالُ سائلٍ؛ ذهب العلماء إلى أنّ الشّرط محذوفٌ في هذا الموضع، وأنّ تقديره: (ولو كان معه آلهة)، وإنّما حُذِفَ لدلالة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾، وهو جوابٌ لَمن معه المُحاجَّةُ من المشركين، وقد بيّنت ﴿إِذًا﴾ نتيجةً حتميَّةً لِتَعدُّد الآلهة والشّركاء، وهي فسادُ الكونِ واضطرابُ أمرِه؛ وهو أمرٌ تُقِرُّ البَديهةُ العقليّة بعدم وقوعِه؛ لانتظام أمرِ الكون وتناسقِه، وإنَّما جيء بها من قَبيلِ مُجاراةِ الخَصْمِ[2].

نُكْتَةُ تقديمِ النّتيجة على الدّليل:

وضوح انتفاءِ الشّركاء عن الله لا يفتقر إلى دليلٍ

قُدِّمَتِ النَّتيجَةُ في هذا الموضع على القياسِ لِتُجْعَلَ هي المَطْلوبَ؛ لأنَّ هَذا المَطْلوبَ واضِحُ النُّهوضِ لا يَفْتَقِرُ إلى دَليلٍ إلّا لِزيادَةِ الاطْمِئْنانِ، فقَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ هو المَطْلوبُ، وقَوْلُهُ تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ إلى آخِرِ الآيَةِ هو الدَّليلُ، وتَقْديمُ هذا المَطْلوبِ على الدَّليلِ أغْنى عن التَّصْريحِ بِالنَّتيجَةِ عَقِبَ الدَّليلِ[3].

بلاغةُ الإيجازِ بالحذف:

دِقّةُ الإيجازِ تُنبِئ عن بلاغة القرآن في معالجة قضيّة نفي الشّركاء

أشار وجودُ التّنوين في ﴿إِذًا﴾ إلى جملة أُضيفت إليها ﴿إِذًا﴾، وهي

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 10/ 5112.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 246.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 113.

في معنى الشّرط، وقد تَعَيَّنَ أنْ يُقَدَّرَ هذا الشَّرْط على وجْهِ الفَرْض والتَّقْدير، والحَرْفُ المُعَدُّ لِمِثْلِ هذا الشَّرْطِ هو (لَوْ) الامتناعيَّةُ؛ فالتَّقْديرُ: (ولَوْ كانَ مَعَهُ إلَهٌ لَذَهَبَ كُلُّ إلَهٍ بما خَلَقَ)، وبَقاءُ اللّام في صَدْرِ الكَلام الواقِعِ بَعْدَ ﴿إِذًا﴾ دَليلٌ على أنَّ المُقَدَّرَ شَرْطُ (لَوْ)؛ لأنَّ اللّامَ تَلْزَمُ جَوابَ (لَوْ)، ولأنَّ غالِبَ مَواقِعِ (إذًا) أنْ تَكونَ جَوابَ (لَوْ)؛ فلِذَلِكَ جازَ حَذْفُ الشَّرْطِ هُنا لِظُهورِ تَقْديرِهِ، ولهذا الحذف أثرٌ بليغٌ في نَظْم الآية، إذ جاءت موجَزَةً مُعبِّرة في دِقّة تامَّة عن هذه القضيّة، وقد أفاض المُتكلّمون في الحديث عنها بما يُنبئ عن بلاغتها ودِقّتها[1].

دلالةُ إضافة لفظِ العمومِ إلى المُفرد النَّكرة:

عمومُ نفي كلّ شريكٍ مزعومٍ لله تباركت آلاؤه

أضاف النّظمُ الكريم كلمةَ ﴿كُلُّ﴾ الدّالّة على العموم إلى كلمة ﴿إِلَٰهٍ﴾ النّكرة، وكان من الجائز نظمًا ولغةً أن يُكتفى بكلمة (كُلٌّ) منونةً، وقد آثرَ النّظمُ الحكيم هذه الصّياغةَ لإفادة معنى العموم في حقّ كلّ إلهٍ مزعومٍ؛ كي تستقرَّ قضيةُ انتفاءِ الشّريك في الأذهان استقرارًا لا مزيدَ عليه؛ فكأنّ المُرادَ: (لَذَهب كلُّ إلهٍ مزعوم بما خَلَق)، كما أنّ منَ الجائز لغةً أن تُعَبّر الآيةُ بكلمة (الآلهة) بأداة التّعريف وبصيغة الجمع؛ ولكنَّ النّظْمَ الحكيم آثرَ التّعبيرَ بصيغة ﴿كُلُّ إِلَٰهٍ﴾؛ لدلالتها في هذا السّياق على تحقير هذه المزاعم والاستهانة بها؛ إذ لا دليلَ عليها من عقلٍ أو نَقلٍ.

معنى الباءِ ودلالتُها في ﴿بِمَا خَلَقَ﴾:

وجودُ آلهةٍ مزعومةٍ يدلُّ على المُمانعةِ والمُغالبة

دلَّت الباءُ في قوله تعالى: ﴿بِمَا خَلَقَ﴾ على معنى السّببيَّة، وهو أقربُ استعمالاتها للمعنى المُرادِ في هذا السّياق؛ فكأنَّ النَّظْم يُشير إلى أنَّه (لذهب كلُّ إلهٍ مزعومٍ بما كان سببًا في خَلْقه منَ المخلوقات)؛ مبالغةً في مُجاراة الخصم، وتحتملُ أن تكون الباءُ للملابسة؛ أيْ: لَذَهَبَ كلُّ إلهٍ مُلْتَبِسًا بخَلْقِه مُصاحِبًا لهم.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 114، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 10/ 5112.

معنى (ما) ودلالتُها في ﴿بِمَا﴾:

من أساليب القرآن مجاراةُ الخَصْم في دعواه لنقضها

تعدَّدَت أقوالُ النُّحاة في معنى (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا خَلَقَ﴾؛ فذهب أكثرهم إلى أنّها مَوْصولَةٌ وما بعدَها صلةٌ لها، وحُذِفَ عائدُ الموصول؛ أيْ: مفعول الفعل ﴿خَلَقَ﴾، وجَوَّزَ بعضُهم أنْ تكونَ مَصْدَريَّةً؛ أيْ: بخَلْقه؛ وهو رأيٌ يَحْتاجُ إلى نَوْعِ تَكَلُّفٍ لا يَخْفى[1]، وسواء أكانت موصولةً بمعنى (الذي)، أم كانت مصدريّةً بمعنى (الخَلْق)، فإنّها تُشير إلى مجاراة الخَصْم في دعواه بادّعاء الشَّريك في الخَلْق، وهو بابٌ من المُحاجَجَة، سيتجلّى أثرُه في ختام الآية الكريمة.

دلالة التّعبير بالماضي ﴿خَلَقَ﴾:

ادِّعاءُ معرفة الغيبِ الماضي دليلٌ على كَذِب المدَّعي وبهتانِه

آثرَ النّظمُ الحكيم استعمالَ صيغةِ الماضي ﴿خَلَقَ﴾ إشارةً إلى أمريْن؛ الأوّل: أنّ الخَلْق قضيّةٌ ماضيَة تختصُّ باللّه ﷻ وحدَه، فلم يَشْهَدْها أحدٌ من الخَلْق، كما جاء في قوله تعالى: ﴿*مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف: 51]؛ وعليه فكلُّ ما ادُّعيَ فهو باطلٌ؛ لأنَّه قام على زعمٍ كاذبٍ، والآخَرُ يُمثِّل جانبًا من جوانب التّحدّي والإعجاز، فإذا صحَّت دعوى هؤلاء المُكَذِّبين المُعانِدين التي لم يشهدوها في الماضي، فلْيُجدِّدوا الدّعوى المَزعومةَ بمحاولة الخَلْق في الحال والاستقبال؛ ولمّا كانت كِلْتا الدّعْوَيَيْن باطلتيْن، فقد أصاب نَظْمُ الآيةِ مناطَ الإعجاز في إظهار عجزهم وضعفِ عقولهم.

بديعُ المذهب الكلاميّ:

دليلُ التَّمانع من أدلَّة القرآنِ الكريم على توحيد الله تعالى

اشتمل قولُه تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ على حِجاجٍ عقليٍّ بُرهانيٍّ يدحض دعوى تَعدُّد الآلهة، وبيان ذلك أنّه لَوْ كانَ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 18/ 134.

مَعَهُ آلِهَةٌ - كَما يَزْعُمون - لَذَهَبَ كُلُّ واحِدٍ مِنهم بِما خَلَقَهُ واسْتَبَدَّ به، وامتازَ مُلْكُهُ عَنْ مُلْكِ الآخَرينَ، ووَقَعَ بَيْنَهُمُ التَّغالُبُ والتَّحارُبُ، كَما هو الجاري فيما بَيْنَ المُلوكِ؛ لِأَنَّهُ إن كان ثَمَّ آلهةٌ كما يزعمون لوجب أن تتخالف بذواتها، وإلّا لَما تُصوِّرَ التّعدّد أصلًا، والمُتَخالِفانِ بِالذّاتِ يَجِبُ أنْ يَتَخالَفا في الأفْعالِ، فيَذْهَبَ كُلٌّ بِما خَلَقَهُ ويَسْتَبِدَّ به، ويَظْهَرَ بَيْنَهُمُ التَّحارُبُ والتَّغالُبُ، فيَفْسُدُ نِظامُ الكَوْنِ[1].

معنى الواوِ ودلالتُها في ﴿وَلَعَلَا﴾:

تـعـدُّدُ مظاهرِ فـسـادِ نـظـامِ الكون عند زعم تعدُّد الآلهةِ

بيّن قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ مآلَ دعوى وجودِ الشّريك للّٰه في الخَلْق وما يترتّب عليه من فساد نظام الكون، بانفراد كلِّ إلهٍ بما خلقه منَ المخلوقات؛ وذلك لحتميّة التّفاوت فيما بين هذه الآلهةِ المزعومة، ثمّ أضاف قولُه تعالى: ﴿وَلَعَلَا﴾ مظهرًا آخرَ من مظاهر الفساد؛ وهو ظهور التّغالبِ والتّمانع بين هذه الآلهة المزعومة، فعطَفت الواوُ هذه الجملة على جملة الجواب؛ فأفادت في هذا السّياق إثباتَ معنًى جديدٍ؛ لذلك عدل النّظمُ الحكيم عن العطف بالفاء الذي يدلُّ على التّعقيب والسّببيّة إلى العطف بالواو الذي يدلُّ على معنًى مغايرٍ للمعنى الأوّل؛ فأثبت أنّ ذهاب كلّ إلهٍ بما خلق مَفسَدةٌ تامَّة، وأنّ العُلوّ والتّغالبَ والقَهْر مفسَدَةٌ أُخرى تُماثِل المَفْسدةَ الأولى في اضطراب نظام الكون بهذه المزاعم المكذوبة؛ فهما مفسدتان: مفسدةُ الانفراد، ومفسدةُ التّمانعِ والتّغالب، وكلتاهما غيرُ موجودَتيْن.

دلالة التّعبير بالماضي:

انـتـظـامُ مسيرةِ الكونِ منذ الأزل دليلٌ على نفي الشّركاء وانفرادِ الخالقِ

آثَرَ النّظمُ الحكيمُ إيرادَ الفعلِ في صيغة الماضي (عَلا)؛ لبيانِ فسادِ عقولِ هؤلاء، وزيادةً في إبطالِ حُجَجِهم؛ فإذا كان الكونُ منذ أن خَلقَه اللّٰهُ - تباركت آلاؤه - يسير سيرًا مُنتظِمًا مُحْكمًا لا أثرَ فيه

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 246، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 13/ 4415.

للفسادِ أوِ الاضطرابِ؛ فإنّ ذلك الانتظامَ بُرهانٌ على عدم وجود العُلوّ أو التّغالبِ الذي هو ضرورةٌ لدعواهم الباطلة؛ فأسهم مجيءُ الفعل (عَلا) في إلزامهم الحُجّة، فالمُشاهَدُ أَنَّ الوُجودَ مُنْتَظِمٌ مُتَّسِقٌ، كُلٌّ من العالَمِ العُلْوِيِّ والسُّفْلِيِّ مُرْتَبِطٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ في غايَةِ الكَمالِ، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: 3][1]، ولم نرَ لذلك التَّغالبِ وعُلوِّ بعضِ الآلهة على بعضٍ وجودًا، لا واقعًا ولا أثرًا سابقًا.

سِرُّ الإضافة في ﴿بَعْضُهُمْ﴾:

ادّعاءُ الشّركاءِ في الخَلْق يؤدّي إلى التّغالب والفساد

دلّت إضافةُ (بَعضُ) إلى الضّميرِ (هُم) على معنى (مِن) التّبعيضيّة؛ أي: لعلا بعضُ الآلهة على بعضٍ، وليس لهذه البَعضيَّة قانونٌ، فقد يغلب اليومَ إلهٌ وغدًا آخر، وهكذا دواليك حتَّى يَعمّ الفسادُ في الأرض، وهذا إن وُجد لما استقامت حياةٌ، ولما استقرّ عيشٌ.

معنى حرف ﴿عَلَىٰ﴾ ودلالتُه:

لو ثبتَ عُلوُّ آلهةٍ؛ لكان عُلوًّا مُتمكِّنًا، وهذا لا يُتصوَّر في الآلهة

يأتي حرفُ الجرِّ ﴿عَلَىٰ﴾ ليُفيدَ الاستعلاءَ، سواءٌ أكان هذا الاستعلاءُ حقيقيًّا أم مجازيًّا، ولفظُها يدلُّ على ذلك؛ فهي مأخوذةٌ من العُلوِّ، وهذا هو الأصل في معانيها، كما أنّ من معانيها: المصاحبة والمُجاوزة والتّعليل والظّرفيّة والغاية[2]، وقد دلّ استعمالُ النّظمِ الحكيم ﴿عَلَىٰ﴾ في قوله: ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ على أنّ هذه الآلهةَ المزعومةَ لو كانت موجودةً لاستشرى الاستعلاءُ بينَها حقيقةً، فكان دأْبُهم أن يعلوَ بعضُهم على بعضٍ، وفيه إشارةٌ لاستحكام الفسادِ والعُلوّ في الكون حسبَ هذه المزاعم المُدَّعاة، كما أفاد استعمال حرفِ ﴿عَلَىٰ﴾ ضَعفَ هذه الآلهة وعدمَ صلاحيتها؛ لأنَّ العُلوَّ قد يقتضي المماسَّةَ والمُصاحبةَ، وهذا غيرُ مُتَصَوَّرٍ في الآلهة أن يُتحكَّم فيها ويُستعلى عليها.

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 10/ 143.
(2) المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 478، والسّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/ 47.

بلاغةُ التّذييلِ:

بعد أن ساقتِ الآيةُ الكريمةُ الأدلّةَ الدّامغةَ على انتفاءِ اتخاذِ الولدِ للّه ﷻ، ونفت كذلك الشّريكَ، واستعملتِ الدّليل البُرهانيَّ في تفنيد هذه الفِرية؛ جاء التّذييلُ[1] في الآية كي يُقَرّرَ تنزيهَ اللّه عن كلّ تلك المُفتريات التي نسبها المُكَذّبونَ المُعانِدونَ للّه تعالى، فلفظُ ﴿سُبۡحَٰنَ﴾ منصوبٌ على المَصدريّة، ولا يَكادُ يُسْتَعْمَلُ إلّا مُضافًا مَنصوبًا بإضْمارِ فِعْلِه، كَـ (مَعاذَ اللّه)، وقَدْ أُجْرِيَ عَلَمًا لِلتَّسْبيحِ إلّا في بعض الشّواهد الشّاذّة؛ أيْ: تنزّه اللّهُ ﷻ تنزيهًا يليق بذاته وكمالاته التي تنبغي له، فلا يَلْحَقُ به ضعفُ اتّخاذ الولدِ كما في بني البشر، ولا الحاجةُ للشّريك؛ بل هو سبحانَه له كلّ سماتِ الوَحدانيّةِ والفَردانيّة والصَّمديَّة.

تنزيهُ اللهِ - تباركت آلاؤُه - عن اتّخاذ الولد أو الاحتياج للشّريك

نُكْتَةُ إظهارِ الاسم الجليل دونَ إضماره:

آثرَ النّظمُ الحكيمُ في هذا الموضع إظهارَ الاسمِ الجليلِ ﴿ٱللَّهِ﴾ بدلًا من استعمال الضّمير (الهاء)، رغمَ ورودِ المصدر ﴿سُبۡحَٰنَ﴾ مضافًا للضّمير (الهاء) في القرآن أربع عشرة مَرّةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾ [البقرة: 116]، وقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتَۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ١٠٠﴾ [الأنعام: 100].

التّأكيد على قضيّة الأُلوهيّة بعد عرض مزاعم المُنكِرين المُكَذّبين

وتوجيه ذلك أنّه في كلّ المواضع التي جاءت كلمة ﴿سُبۡحَٰنَ﴾ مُضافةً إلى الضّمير كانت مسبوقةً بإظهارٍ قريبٍ للاسم الجليل، ومن ثَمّ كان عودُ الضّمير عليه مُؤكَّدًا، وأمّا في هذا الموضع فقد كان إظهارُ لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾ منَ الأهميّة بمكانٍ؛ لتأكيد قضيّةِ الأُلوهيّة الحَقّة في مقابل تلك المزاعم الواهية والأكاذيب البالية، خاصّةً بعدَ استعراضِ دعاوَى المُكَذّبين في الشّريك واتّخاذ الولدِ قبلَ لفظ ﴿سُبۡحَٰنَ﴾.

(1) الخطيب وآخرون، التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل: 18/ 116.

دلالةُ حرفِ الجرّ (عَنْ):

تنزيهُ الله تعالى أرفعُ شأنًا وأعلى شأوًا ممّا يزعمُه الأفّاكون

دلَّ استعمالُ حرفِ (عَنْ) في قوله تعالى: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ على معنى المُجاوزة؛ فأسهمت دلالة الحرف في تأكيد الابتعاد عن كلّ تلك المزاعم التي ذهب إليها المُكَذّبون، كما أسهمت مع سائر الأدوات النّحويّة واللّغويّة في تأكيد تنزّه الله ﷻ عن اتّخاذ الولد أو الشّريك، فتنزيهُ اللهِ تعالى أعلى من أن يقترب من شبهات الأفّاكين.

نوعُ (ما) ودلالتُها في ﴿عَمَّا﴾:

شمولُ التّنزيه بـ (ما) كلَّ قولٍ أو اعتقاد تَحْرُم نسبتُه إلى الله ﷻ

تقع (ما) على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات مَن يعقل، ثمّ إنّ (ما) تحتمل المصدريَّةَ، والموصوليَّةَ الحرفيَّة والاسميّة، ويشتركُ فيها المُفردُ، والمُثنّى، والجمعُ، والمُذكّر، والمُؤنّث؛ فهي أوسع استعمالًا مِنْ (مَنْ)، وأكثرُ إبهامًا منها[1]؛ ولذلك آثَرَ النّظمُ الحكيم استعمالَ (ما) في قوله تعالى: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ لسعة دلالتِها، فهي إمّا اسم موصول، والمعنى: تنزّهَ اللّهُ وتباعدَ عنِ المعنى الذي وصفوا، وإمّا مصدريَّة، والمعنى: تنزَّه اللّهُ وتباعَدَ عن وصفهم[2]؛ فأفاد التّقديران نفيَ عموم كلّ ما لا يجوز وصفُ اللهِ ﷻ به من قولٍ باللّسان، أو اعتقادٍ بالجَنان.

دلالةُ التّعبير بالمضارع ﴿يَصِفُونَ﴾:

استغراقُ نفي الولدِ والشّريك عن الله في الأزمنةِ كلِّها

آثَرَ النّظمُ الحكيم صيغةَ المضارع ﴿يَصِفُونَ﴾؛ للدّلالة على تنزُّهه ﷻ عن هذه الفِريَة في الحال والاستقبال، كما هو مُنزَّهٌ عنها في الماضي؛ بدليل ما سبق في الآية الكريمة من دلائلَ عقليّةٍ بُرهانيّةٍ، كما جاء هذا الاستعمال الدّقيق للفعل المضارع إشارةً إلى أنّ هذه الافتراءاتِ والمزاعمَ لن تتوقّف عند زمنٍ بعينه طالما استمرّ الكفّار المُعانِدون في إفكهم وضلالهم، كما أنّ استخدام الفعلِ

(1) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 1/ 13، والسّهيليّ، نتائج الفكر، ص: 140.
(2) الخطيب، التّفصيل: 18/ 116.

المضارعِ المرفوع بثبوت النّون كان أنسبَ لرعاية الفاصلةِ، وتأكيدِ وقْعِها في النّفوس بهذا النّظمِ البليغ، خاصّةً بعد هذا الحِجاج العقليّ البُرهانيّ؛ فكان من حُسن البيان القرآنيّ أن تُخْتَم الآيةُ بهذه الفاصلةِ التي تُريح النّفس بعد عناء التّفكّر العقليّ.

الغرضُ من حَذفِ المفعول:

إفـادةُ عـمـومِ الـتّـنـزيـه لله تعالى بنفي كلّ ما لا يليق به

حُذف مفعولُ ﴿يَصِفُونَ﴾؛ لإرادة العموم لتنزيه الله - تبارك اسمه - عن وصفٍ لا يليق به، فلم تُحَدّدِ الآيةُ مناطًا مُعيَّنًا للتّنزيه، فشَمِلَت كلّ الأوصافِ التي جاءت في الآية الكريمة، وتتّسِعُ كذلك لتشملَ كلَّ ما لم يُذْكَر فيها، ممّا قد وقع ممّا لا يعرفُه المخاطَبون، أو ممّا سيقع من صور الافتراءات والمبالغات.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والثلاثون،
سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والثلاثون، سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 36 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-79-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 36 : المجلد السادس والثلاثون، سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-78-5
*
إذن طباعة رقم:MC-03-01-8956803 بتاريخ 2024/11/26م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»